مَنْظُومَةُ البَيْقُونِي

المُحَدِّثُ

طَه (عُمَر) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فُتُوحٍ البَيْقُونِيُّ

(كَانَ حَيًّا قَبْلَ ١٠٨٠هـ)

[عدد الأبيات : ٣٤]

[البحر : الرجز]

١ ٠ أَبْـدَأُ بِـالْحَمْـدِ مُصَلِّيًـا عَلَـىٰ مُحَمَّـــدٍ خَيْـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلاَ
٢ ٠ وذِي مِـنَ اقْسَـامِ الْحَـدِيثِ عِـدَّهْ وَكُـــلُّ وَاحِـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدَّهْ
٣ ٠ أَوَّلُهَـا الصَّحِيحُ وَهْـوَ مَـا اتَّصَـلْ إِسْنَـــادُهُ وَلَـــمْ يَشُـــذَّ أَوْ يُعَـــلْ
٤ ٠ يـرْوِيـهِ عَـدْلٌ ضَـابِـطٌ عَـنْ مِثْلِـهِ مُعْتَمَـــدٌ فِـــي ضَبْطِـــهِ وَنَقْلِـــهِ
٥ ٠ وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ رِجَـالُـهُ لاَ كَـالصَّحِيـحِ اشْتَهَـرَتْ[1]
٦ ٠ وكُـلُّ مَـا عَـنْ رُتْبَـةِ الحُسْـنِ قَصُـرْ فَهْـوَ الضَّعِيـفُ وَهْـوَ أَقْسَـامٌ كُثُـرْ
٧ ٠ ومَـا أُضِيـفَ لِلنَّبِـي المَـرْفُـوعُ وَمَـــا لِتَـــابِـــعٍ هُـــوَ المَقْطُـــوعُ
٨ ٠ وَالمُسْنَـدُ المُتَّصِـلُ الإِسْنَـادِ مِـنْ رَاوِيـــهِ حَتَّـــى المُصْطَفَـــى وَلَـــمْ يَبِـــنْ
٩ ٠ ومَـــا بِسَمْـــعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ إِسْنَـــادُهُ لِلْمُصْطَفَـــى فَـــالْمُتَّصِـــلْ[2]
١٠ مسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَىٰ وَصْفٍ أَتَى مِثْـــلُ أَمَـــا وَاللهِ أَنْبَـــانِـــي الفَتَـــى
١١ كَـذَاكَ قَـدْ حَـدَّثَنِيـهِ قَـائِمَـا أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَـــدَّثَنِـــي تَبَسَّمَـــا
١٢ عَـزِيـزُ مَـرْوِي اثْنَيْـنِ أَوْ ثَـلاَثَـهْ مَشْهُـورُ مَـرْوِيْ فَـوْقَ مَـا ثَـلاَثَـهْ[3]

---

(١) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :
٥ ٠ وَالحَسَـنُ الخَفِيـفُ ضَبْطًا إِذْ غَـدَتْ رِجَـالُـهُ لاَ كَـالصَّحِيـحِ اشْتَهَـرَتْ

(٢) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :
٩ ٠ مَـا بِسَمْـعِ كُـلِّ رَاوٍ يَتَّصِـلْ إِسْنَـادُهُ لِلْمُنْتَهَى فَـالْمُتَّصِلْ

(٣) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :
١٢ عَزِيـزُ مَـرْوِيْ اثْنَيْـنِ يَـا بَـخَّاثَـه مَشْهُـورُ مَـرْوِيٌّ عَـنِ الثَّـلاَثَـه

١٣ مَعْنَعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ[١]
١٤ وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ
١٥ وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ
١٦ وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ[٢]
١٧ وَكُلُّ مَالَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ
١٨ وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ وَمَا أَتَى مُدَلَّسَ انْوَعَانِ
١٩ الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
٢٠ وَالثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ[٣]
٢١ وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ بِهِ المَلاَ فَالشَّاذُ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلاَ[٤]

---

(١) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :
١٣ مُعَنْعَنُ المُدَلِّسِينَ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

(٢) قال الدكتور : عبدالستار أبو غدة :
١٦ وَمُرْسَلٌ مِنْ فَوْقِ تَابِعٍ سَقَطْ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

(٣) في أغلب النسخ المطبوعة : (أوصافه)، وكذا وجدت في نسخة خطية، وفي إحدى الطبعات (إسناده)، وكلمة (أوصافه) أنسب، فالناظم هنا يذكر النوع الثاني من التدليس، وهو أن الراوي يصف أحد الرواة بغير ما اشتهر به من اسم، أو كنية، أو لقب ؛لكي يوعر معرفة الطريق على السامع منه .
انظر : «شرح الزرقاني على البيقونية» (ص١٦٤) .
قوله : (لا ينعرف) : انتقد الأجْهُوري ت(١١٩٠هـ) قول الناظم في آخر البيت (بما لا ينعرف)، بأن هذا غير عربي، بل هو لحن، إذ لا يُقال(انعرف)، كما لا يُقال (انعدم) . . .
ولو قال الناظم : (بما به لا يتصف) لكان هو الصحيح . اهـ . بتصرف «حاشية الأجْهُوري» (ص١٦٤) .
وهذا البيت مما استدركه الدكتور : عبد الستار أبو غدة، فنظمه كماهو بعد أن استبدل (الثالث) بـ(الثاني) .

(٤) في أغلب النسخ ضبطت (الشاذُ) بتشديد آخرها، وبهذا الضبط ينكسر البيت، ولا يستقيم إلا =

٢٢ إِبْـدَالُ رَاوٍ مَـا بِـرَاوٍ قِسْـمُ ... وَقَلْـبُ إِسْنَـادٍ لِمَتْـنٍ قِسْـمُ
٢٣ وَالْفَـرْدُ مَـا قَيَّـدْتَـهُ بِثِقَـةِ ... أَوْ جَمْـعٍ أَوْ قَصْـرٍ عَلَـى رِوَايَـةِ
٢٤ وَمَـا بِعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا ... مُعَلَّـلٌ عِنْـدَهُـمُ قَـدْ عُـرِفَـا
٢٥ وَذُو اخْتِـلَافِ سَنَـدٍ أَوْ مَتْـنِ ... مُضْطَـرِبٌ عِنْـدَ أُهَيْـلِ الفَـنِّ
٢٦ وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِـنْ بَعْـضِ أَلْفَـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّصَلَـتْ
٢٧ وَمَـا رَوَى كُـلُّ قَـرِينٍ عَـنْ أَخِـهْ ... مُـدَبَّـجٌ فَـاعْـرِفْـهُ حَقًّـا وَانْتَخِـهْ
٢٨ مُتَّفِـقٌ لَفْظًـا وخَطًّـا مُتَّفِـقْ ... وَضِـدُّهُ فِيمَـا ذَكَـرْنَـا المُفْتَـرِقْ
٢٩ مُـؤْتَلِـفٌ مُتَّفِـقُ الخَـطِّ فَقَـطْ ... وَضِـدُّهُ مُخْتَلِـفٌ فَـاخْـشَ الغَلَـطْ
٣٠ وَالمُنْكَـرُ الفَـرْدُ بِـهِ رَاوٍ غَـدَا ... تَعْـدِيلُـهُ لَا يَحْمِـلُ التَّقَـرُّدَا
٣١ مَتْـرُوكُـهُ مَـا وَاحِـدٌ بِـهِ انْفَـرَدْ ... وَأَجْمَعُـوا لِضَعْفِـهِ فَهْـوَ كَـرَدْ
٣٢ وَالْكَـذِبُ المُخْتَلَـقُ المَصْنُـوعُ ... عَلَـى النَّبِـي فَـذَلِـكَ المَـوْضُـوعُ
٣٣ وَقَـدْ أَتَـتْ كَـالجَوْهَـرِ المَكْنُـونِ ... سَمَّيْتُهَـا مَنْظُـومَـةَ البَيْقُـونِـي
٣٤ فَـوْقَ الثَّـلَاثِيـنَ بِـأَرْبَـعٍ أَتَـتْ ... أَبْيَـاتُهَـا تَمَّـتْ بِخَيْـرٍ خُتِمَـتْ[1]

= بالتخفيف فقط.

(١) اختلفت الطبعات في أول كلمة من الشطر الثاني من هذا البيت (الأخير)، ففي أغلب الطبعات (أبياتها)، وفي بعضها (أقسامها). وهذا الاختلاف تبعًا لاختلاف النسخ الخطية، ولكل وجه:

*(أبياتها): كذا في أغلب النسخ، وصوّب ذلك الأجْهُوري؛ لأمور:

الأول: كذا جاء في النسخة التي شرح عليها الدمياطي، والحموي.

الثاني: أبيات «المنظومة» (أربعة وثلاثون) وهو الموافق للعدد المذكور في آخر بيت، بخلاف الأقسام الموجودة في «المنظومة» فهي (اثنان وثلاثون).

*(أقسامها): أما من شرح المنظومة باعتبار (أقسامها)، قال: المراد: الأنواع الواردة فيها. ولكن يُشْكِلُ عليه: أن أنواع الحديث الواردة في «المنظومة» (اثنان وثلاثون)، وليست =

= (أربعة وثلاثين).

وأجيب عن ذلك: بأنه عدَّ المدلس اثنين والمغلوب قسمين، فهي أربعة لا اثنان، وعليه فالعدد صحيح (أربع وثلاثون) وبه يزول الإشكال.

انظر: «شرح الزرقاني على البيقونية» (ص٤١، ٢٢٨) ومعه: «حاشية الأجْهُوري».